مدى mada
نفاذ رقمي للجميع digital access for all

الوحدة 2 – سياسات التكنولوجيا المساعدة

هذا المقرر الذي يحمل عنوان "أساسيات التكنولوجيا المساعدة" من إعداد وتصميم مركز مدى، قطر، وهو مرخص وفق الرخصة الدولية للمشاع الإبداعي: نسب المصنَف - الترخيص بالمثل 4.0 دولي Creative Commons Attribution-ShareAlike 4

سياسات التكنولوجيا المساعدة

تقوم التكنولوجيا المساعدة بتغيير حياة الأشخاص الذين يحتاجون للمساعدة. ويعد الوصول إلى هذه التكنولوجيا حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، وتتزايد الحاجة إليها بسرعة مع تزايد شيخوخة السكان على مستوى العالم وارتفاع معدل انتشار الأمراض غير المعدية. ومع ذلك، فإنه غالبًا ما يتم تجاهل التكنولوجيا المساعدة في جداول أعمال الصحة والتنمية العالمية مما يؤدي إلى استثمار محدود وغير منظم فيها.
وتوفر زيادة الوعي والاهتمام واستخدام التكنولوجيا المساعدة (AT) فرصًا كبيرة للعديد من المواطنين ليصبحوا أو يستمروا في كونهم مشاركين هادفين في المجتمع. ومع ذلك، فإن هناك فجوة كبيرة بين الحاجة إلى التكنولوجيا المساعدة وتوفيرها، وتتأثر هذه الفجوة بمجموعة من العوامل الاجتماعية والديموغرافية والبنيوية. ومن أجل اغتنام الفرصة التي توفرها التكنولوجيا المساعدة توجد هناك حاجة ماسة إلى سياسات إقليمية ووطنية ودون وطنية للتكنولوجيا المساعدة.
وتوضح هذه الوحدة بعض المبادئ الأساسية التي يجب أن تعالجها سياسات التكنولوجيا المساعدة، وتدرك أن سياسات التكنولوجيا المساعدة يجب أن تُصمم وفقًا لواقع السياقات والموارد المتاحة.
وينبغي تطوير سياسة التكنولوجيا المساعدة كجزء من تطور السياسات ذات الصلة عبر عدة قطاعات مختلفة، ويجب أن تكون لها روابط واضحة ومباشرة مع التكنولوجيا المساعدة باعتبارها تشكل وسيطاً ومشرفاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
وينبغي أن تكون عملية التشاور ووضع السياسات وتنفيذها شاملة تمامًا لمستخدمي التكنولوجيا المساعدة والمنظمات التي تمثلهم طوال فترة حياتهم.

أهداف التعلم:

1. القدرة على التعرف والتعبير عن كيفية تحديد قضايا السياسة العامة وتأطيرها في سياق التكنولوجيا المساعدة
2. القدرة على تحليل المشكلات العامة وتقييم بدائل السياسات وفق معايير مثل العدالة والكفاءة والفعالية.
3. فهم مجالات سياسة التكنولوجيا المساعدة والمشاكل وبدائل السياسة.

موضوعات الوحدة / المواضيع الفرعية

السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الدولية المتعلقة بالتكنولوجيا المساعدة

تم إدخال التكنولوجيا المساعدة لأول مرة في السياسات الدولية من خلال "القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة"، ثم تم ترسيخها في السياسات الدولية مع ظهور اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعد استراتيجية إنشيون (Incheon)"اجعل الحق حقيقة" مثالاً لاستراتيجية تتضمن توفير التكنولوجيا المساعدة كوسيلة مهمة لتحقيق التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد سلط التقرير العالمي حول الإعاقة الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لتحسين توفير التكنولوجيا المساعدة على مستوى العالم، وقد تم التأكيد على ذلك في خطة العمل العالمية للإعاقة 2014-2021. وعلى نحو مماثل، تعترف الاستراتيجية وخطة العمل العالميتان بشأن الشيخوخة والصحة 2016-2020 بالدور الحيوي الذي تلعبه التكنولوجيا المساعدة.

في القواعد القياسية، تتطلب إحدى القواعد الأربع المتعلقة بالشروط المسبقة للمشاركة المتساوية من الدول ضمان تطوير وتوفير التكنولوجيا المساعدة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على زيادة مستوى استقلالهم وممارسة حقوقهم. وباعتبارها تدابير هامة لتحقيق تكافؤ الفرص، ينبغي للدول أن تضمن توفير التكنولوجيا المساعدة وفقا للحاجة. وإلى جانب دعم تطوير التكنولوجيا المساعدة وإنتاجها وتوزيعها وتخديمها، فإنه يتعين على الدول دعم نشر المعرفة المتعلقة بها. وينبغي للدول أيضًا أن تدرك أن جميع من يحتاجون إلى هذه التكنولوجيا يجب أن يتمكنوا من الوصول إليها، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى الموارد المالية. وينبغي توفير التكنولوجيا المساعدة مجانًا أو بسعر منخفض بحيث يتمكن الأشخاص الذين يحتاجون إلى التكنولوجيا المساعدة أو أسرهم من تحمل تكاليفها. علاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تنظر في متطلبات الفتيات والفتيان فيما يتعلق بتصميم التكنولوجيا المساعدة ومتانتها وملاءمتها لأعمارهم.

وعلى النقيض من النهج العام للقواعد القياسية، فإن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كانت أكثر انتقائية في ذكر التكنولوجيا المساعدة كإجراء ينبغي للدول اتخاذه لتعزيز وحماية وضمان التمتع الكامل والمتساوي بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومع ذلك، لم يتم تضمين تدابير التكنولوجيا المساعدة – على الأقل ليس بشكل صريح – في جميع المواد ذات الصلة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
وعلى الرغم من هذا القيد، فإن مبادئ المادة 3 بشأن عدم التمييز وتكافؤ الفرص والمساواة بين الرجل والمرأة، وكذلك المادة 5 بشأن القضاء على التمييز على أساس الإعاقة، تخلص إلى أنه يتوجب على الدول ضمان وصول جميع الناس، بغض النظر عن الإعاقة والجنس والعمر، إلى المنتجات المساعدة بأسعار معقولة.

ومن المهم أيضًا ملاحظة أن إمكانية الوصول (التي يعد الوصول إلى التكنولوجيا المساعدة جزءًا منها) هي شرط مسبق للتمتع بالحقوق الأخرى. وكان التعليق العام الثاني للجنة اتفاقية حقوق

الأشخاص ذوي الإعاقة على المادة 9: إمكانية الوصول. وشدد على الترابط بين هذا الحق والحقوق والمواد الأخرى (على سبيل المثال، المواد 9، 19، 21، 28.2أ، 26.3). ويؤكد التعليق أن "إمكانية الوصول" تتعلق بالمجموعات، في حين أن الترتيبات التيسيرية المعقولة تتعلق بالأفراد. وهذا يعني أن واجب توفير إمكانية الوصول هو واجب "مسبق" وهذا يعني أنه يجب توفيرها قبل أن تصبح مشكلة - يجب على الدول ضمان إمكانية الوصول، "مقدمًا" إذا جاز التعبير. ورغم أن نطاقه يتجاوز مجال التكنولوجيا المساعدة، فإن التقرير الأخير للمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2017) يصف كيفية تقديم الدعم والمساعدة على أساس الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة بالتشاور معهم. وتشير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أيضًا إلى أنه ينبغي توفير خدمات إعادة التأهيل (بما في ذلك التكنولوجيا المساعدة) في أقرب مكان ممكن من المكان الذي يعيش فيه الأشخاص (المواد 26.1 ب، 25 ج). وهذا أمر مهم بالنسبة للبلدان الصغيرة التي قد لا تكون لديها القدرة على إنتاج التكنولوجيا المساعدة. وفي مثل هذه الحالات، يتعين على الآليات الأخرى ضمان مصادر الشراء الكافية.
وأخيرا، من المهم ملاحظة أن مسؤولية الدول التي صدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان توفير التكنولوجيا المساعدة بأسعار معقولة لا تقتصر على حدود الدولة. ومن خلال المادة 32 المتعلقة بالتعاون الدولي، تلتزم الدول بالتعاون التقني والاقتصادي في مجال التكنولوجيا المساعدة.

سياسة التكنولوجيا المساعدة والتنمية الدولية

ومن المهم وضع سياسة التكنولوجيا المساعدة ضمن السياق الأوسع للتنمية الدولية عمومًا، بالإضافة إلى ابتكارات سياسية أكثر تحديدًا، ويجب أن تكون الاتفاقيات ذات صلة مباشرة بالأشخاص الذين يعانون من مجموعة من الإعاقات، بما في ذلك المتقدمين في السن، الذين قد يستفيدون من استخدام المنتجات المساعدة. إن أهداف التنمية المستدامة هي مجموعة من 17 هدفًا، متفق عليها دوليًا، توجه الجهود الدولية في جميع البلدان لتوجيه جهودها التنموية لضمان "عدم تخلف أحد عن الركب". وقد أوضح Tebbutt et al. كيف يمكن تسهيل تحقيق كل هدف من هذه الأهداف السبعة عشر من خلال دمج التكنولوجيا المساعدة، على مستوى السكان، عند التخطيط لتحقيق هذه الأهداف. ويمكن النظر إلى التكنولوجيا المساعدة على أنها وسطاء للتغيير الاجتماعي (أي كآلية يعمل من خلالها التغيير الاجتماعي) وكوسطاء لهذا التغيير (كعامل يحدد مدى التغيير، لا سيما ما إذا كان سيصل إلى الفئات الأكثر تهميشًا وضعفًا في المجتمع).

وفي هذا السياق، هناك زيادة واضحة في الوعي العالمي بالحاجة إلى تكنولوجيا مساعدة عالية الجودة وبأسعار معقولة وموثوقة. وقد قامت منظمة الصحة العالمية (WHO) بتنسيق جهد تعاوني من خلال مبادرة التعاون العالمي في مجال التكنولوجيا المساعدة (GATE) للحفاظ

على التكنولوجيا المساعدة في طليعة التطورات العالمية والمستدامة. يستلزم اختصاص هذه المبادرة أن تكون مناسبةً لجميع الأشخاص الذين يعانون من إعاقات في أي مجال وفي أي عمر: وهذا يشمل، على سبيل المثال، الأشخاص الذين يعانون من الأمراض غير المعدية، والإصابات، وفقدان البصر أو السمع، وحالات الصحة العقلية بما في ذلك الخرف والتوحد أو التدهور الوظيفي التدريجي أو الضعف. وعلى هذا النحو، تلعب التكنولوجيا المساعدة دورًا مهمًا في تعزيز الوصول إلى التعليم والتوظيف والعدالة والصحة والرفاهية؛ فضلا عن القيم الشاملة الأوسع نطاقا لتعزيز الاندماج الاجتماعي والمشاركة والاستقلال والاستقلالية (أو الاعتماد المتبادل الاختياري) وعيش حياة كريمة وذات معنى.

إن التكنولوجيا المساعدة تشمل جميع القطاعات والأعمار، ومن الأهمية بمكان أن تدرك المبادرات السياسية هذا الأمر وتعكسه في الواقع بدلا من السعي إلى تحجيمه. وهذا يمثل تحديًا كبيرًا لصانعي السياسات يتمثل في توفير نظام متكامل تمامًا قادر على تقديم الخدمات على مستوى السكان وفي الوقت نفسه توفير تكنولوجيا مساعدة محددة تتوافق مع الاحتياجات الخاصة للمستخدمين الفرديين (أي مطابق الشخص والتكنولوجيا MPT) أو نموذج التكنولوجيا المساعدة للنشاط البشري.

نحن نعيش في عالم سريع التغير بسبب الثورة الرقمية التي لا تغير الطريقة التي يعيش بها الناس ويتعلمون وينتجون ويفكرون فحسب، ولكنها أيضًا تغيير عمليات صنع القرار وطريقة تسليم المعلومات وحل المشكلات وتطوير السياسات. ويجعل هذا أيضًا التمييز بين التكنولوجيا المساعدة عالية التقنية ومنخفضة التقنية غير واضح بشكل متزايد ويؤدي إلى ضعف القدرة على تقليل حواجز الأسعار أمام حلول التقنية العالية. ومن منظور الأنظمة، فإنه ينبغي النظر إلى الثورة الرقمية كمورد لتمكين مستخدمي التكنولوجيا المساعدة والمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الحرص أيضًا على تجنب خطر حدوث فجوة رقمية وتكنولوجية أوسع من خلال عدم دمج هذه الفرص بشكل منهجي.

فجوات السياسات

توجد أنواع مختلفة من الفجوات في العديد من المجالات ذات الصلة بتطوير السياسات في هذا المجال. ويشمل ذلك تحديد الأدلة القصيرة والطويلة الأجل التي قد تكون مفيدة لصنع السياسات واستخدام البيانات والمعلومات الموجودة ضمن السياسات وتعزيز تطوير السياسات بطريقة شاملة وتقييم السياسات الحالية وفقًا لمعايير حقوق الإنسان والاندماج الاجتماعي وتنفيذ السياسة ومراقبتها وتقييمها من قبل مجموعة مناسبة من أصحاب المصلحة وخاصة المستهلكين ومستخدمي هذه التكنولوجيا. وفي كثير من الأحيان، لا يكون صناع السياسات بما في ذلك في قطاعي الصحة والرعاية الاجتماعية على دراية بقضايا الإعاقة أو الضعف أو

التكنولوجيا المساعدة، وبالتالي فهم ليسوا على دراية ببعض تحديات السياسات في هذا المجال، بما في ذلك التحدي الكبير المتمثل في العمل التعاوني بين القطاعات.

في العديد من البلدان، ستكون الخطوة الأولى في إنشاء سياسة شاملة للتكنولوجيا المساعدة هي ربط المجتمعات المختلفة المهتمة بالتكنولوجيا المساعدة لتشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والتعرف ببساطة على أصحاب المصلحة الذين يعملون بالفعل في هذا المجال - من مختلف المنظمات الدولية والحكومات والأكاديميين وخبراء البيانات وهيئات التقييس وبالطبع منظمات المجتمع المدني. إن هناك طرق مختلفة جدًا لبناء هذا المجتمع، وسيكون المجتمع أقوى إذا تم إجراء عملية رسم خرائط شاملة لتحديد الصيغ والحلول التكنولوجية وأصحاب المصلحة الحاليين.

قد يشمل أصحاب المصلحة الذين غالبًا ما يتم تجاهلهم في هذه العمليات (على سبيل المثال لا الحصر) مناصري حركة العيش المستقل والشعوب الأصلية في البلدان التي غالبًا ما يتم فيها تهميش إدماجهم وسكان الريف - وخاصة النساء والفتيات - في البلدان التي تعاني من ضعف الموارد والأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية الذين قد تكون التكنولوجيا المساعدة مفيدة لهم بشكل خاص واللاجئين أو النازحين داخليًا.

يتطلب الانخراط في السياسة في كثير من الأحيان فهم محفزات تغيير السياسة أو تجديدها. وفي حين أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والسياسات الدولية الأخرى قد تحدد سياق مناقشة سياسة التكنولوجيا المساعدة، فإن هذه الأدوات نادراً ما تكون في حد ذاتها كافية لدفع الحكومة نحو العمل السياسي. إذن ما هو نوع الحجج التي قد تجذب انتباه الحكومة وصانعي السياسات؟ قد تكون الأدلة المتعلقة بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية والرفاهية وتأثير التكنولوجيا المساعدة مقنعة لهؤلاء بشكل خاص. كما أن تقديم الخدمات المجزأة على نطاق واسع والتي غالبًا ما تكون تفاعلية بشكل أساسي، ومع وجود العديد من المتخصصين في "سلسلة التوريد"، يعد وسيلة مكلفة للغاية لتقديم الخدمة. وبالتالي، قد تكون الحجج التي تتناول الحاجة إلى تحسين الكفاءة ذات صلة هنا. ومع التركيز المتزايد على التركيز على الفرد وعلى التصميم المشترك والمبادرات التي يقودها المستخدمون، يمكن القول أيضًا أن توجه قطاع التكنولوجيا المساعدة لا تتوافق مع السياسات الحكومية في أماكن أخرى، وبالتالي تعمل على تقليل انسجامها وفعاليتها الشاملة.

ومن الأهمية بمكان أيضاً عدم الاستهانة بالتحديات التي تواجه إنتاج سياسة جيدة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، يجب أن تشمل السياسة جميع القطاعات لأن الناس يعيشون في جميع القطاعات. وهناك حاجة أيضًا إلى النظر في النهج الشامل في حياة الناس. وهذان الأمران صعبان على الحكومة ويتطلبان عملاً مشتركاً بين الوزارات، كما يصعب على الحكومة الالتزام

بالتخطيط طويل المدى، وهو ما قد لا يكون مناسباً لتحقيق مكاسب سياسية على المدى القصير. وبشكل أكثر عمومية، ولكي يكون لدى الحكومات سياسة بشأن التكنولوجيا المساعدة، يجب أن توضح ما تشمله هذا التكنولوجيا أي كل شيء بدءًا من عصي المشي إلى الصحة الرقمية. ويتناسب هذا الأمر أيضًا مع الرعاية والدعم الشاملين والمرتكزين على الفرد. ومع ذلك، فغالبًا ما تتأثر السياسة بالمكافآت المالية مقابل القيام بشيء ما، أو العقوبات المالية (من خلال الملاحقة القضائية أو الإضرار بالسمعة) لعدم القيام بشيء ما. ولذلك، فإن الحالة الاقتصادية للتكنولوجيا المساعدة تحتاج إلى تعزيز وربما تكون واحدة من أهم عوامل التغيير لتحسين أنظمة التكنولوجيا المساعدة. وسيتم إثبات أهمية الحالة الاقتصادية بشكل أكبر عندما يكون هناك دليل على فعالية التكنولوجيا المساعدة على المستوى الفردي والمجتمعي والوطني. ولذلك يجب أن يستهدف البحث والرصد والتقييم هذه المستويات المختلفة بطرق تسمح بتوظيف النتائج بشكل مفيد.

تمكين الافراد

ومع التسليم بأن الأفراد هم الذين يقومون بتمكين الأفراد، فإن التكنولوجيا المساعدة يمكن أن تساهم في تهيئة الظروف التي يكون فيها ذلك ممكنًا. وتعمل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على تعزيز حقوق الأفراد ووجهات نظرهم لتكون أساسية في عملية تطوير السياسات. ومن أحد الطرق الحاسمة للتمكين هو قيام الدول بإنشاء آليات لمشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تطوير السياسات ومراقبتها وتقييمها. كما تُلزم المواد 4-3 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدولة بالتشاور بشكل فعال مع جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية صنع القرار. حيث يمكن لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة أن تساعد في تحديد الأولويات وتقديم مداخلات حول ما يصلح وما لا يصلح واقتراح وتوفير استراتيجيات للوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان أخذ وجهة نظر المستخدمين في الاعتبار وأن سياسة التكنولوجيا المساعدة ترتكز على نهج قائم على الحقوق ما يسمح بالتمكين الحقيقي لهؤلاء الأفراد.

وإلى جانب المواد الواردة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تشير الأبحاث إلى أن حوالي ثلث المنتجات المساعدة المقدمة قد لا يتم استخدامها، مما يوفر حجة عملية واقتصادية قوية لإشراك مستخدمي التكنولوجيا المساعدة وتدريبهم. وفي سياقات أخرى، فإن هذا المنظورالذي يشار إليه مؤخرًا باسم "مشاركة الجمهور والمريض" (PPI) يدرك أن المشاركة العامة تعمل على تعزيز تصميم وتقديم خدمات أفضل. وتشير الأبحاث أيضاً إلى أنه كلما زاد مدى إضفاء الطابع الرسمي على هذه المشاركة في بناء الخدمات القائمة كانت النتائج مرضية أكثر.

وطرح هذاالأمر أمام صانعي السياسات تناقضاً مثيراً للاهتمام. فإذا كان لتطوير السياسات أو إصلاحها أن يعالج بشكل فعال احتياجات أولئك الذين تم تهميشهم من قبل التيار الرئيسي للمجتمع (والسياسات السابقة)، فإن مثل هذه العمليات يجب أن تكون جذرية بشكل واضح - وهذا يعني أنها تحتاج إلى تغيير البنى الخدمية التي تهمش ذوي الصلة بشكل واضح. ولا بد من إنشاء بنى في عملية إصلاح السياسات من أجل "إضفاء الطابع المؤسسي على هذا التغيير الجذري". وقد يعني هذا الأمر على سبيل المثال إعادة تصور أنظمة تقديم المنتجات المساعدة، وقد يعني تطوير كادر جديد يعمل عبر مجموعة من المنتجات المساعدة، كما قد يعني التقييم الذاتي لبعض المنتجات المساعدة. كما أن مشاركة المستخدم بشكل أقوى في عملية وضع السياسات تمثل أيضًا فرصة لاجتثاث وتحويل بنى السلطة السائدة التي قد تؤدي عن قصد أو افتراضيًا إلى إدامة عدم الوصول إلى المنتجات المساعدة.

سد الفجوة تدريجياً في نظام التكنولوجيا المساعدة

نحن نبني تصورنا لمفهوم الوصول على الملاحظات العامة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2000)، ثم نطبق ذلك على أنظمة التكنولوجيا المساعدة في بلد ما. ووفقًا للتعليق العام، يجب أن يكون لدى الدولة سياسات وبرامج تعزز التوافر (كميات كافية) وإمكانية الوصول (سواء ماديًا واقتصاديًا ومن حيث توفير المعلومات) والقبول (ثقافيًا واجتماعيًا وجنسيًا وعمريًا) والقدرة على التكيف (التوافق مع السياقات المحلية) والجودة (من حيث السلامة والفعالية وسهولة الاستخدام والاعتماد على الأدلة) للمنتجات والخدمات المساعدة. وينبغي أيضاً اعتماد هذه المعايير المعروفة باسم "AAAAQ" فيما يتعلق بحقوق المشاركة والمساءلة والشفافية في أدائها. كما أننا نكمل ذلك بإضافة عاملين حاسمين للتكنولوجيا المساعدة. العامل الإضافي الأول هو القدرة على تحمل التكاليف، وهو أمر بالغ الأهمية لهذا القطاع لدرجة أنه يحتاج إلى تفصيله في مفهوم إمكانية الوصول بشكل عام. ثانيًا، لا يدرك العديد من الأشخاص الذين يعانون من إعاقات وظيفية، خاصة في بيئات فقيرة الموارد، أن هناك العديد من الإعاقات التي يمكن تخفيفها أو التغلب عليها باستخدام التكنولوجيا المساعدة. وفي الواقع، لا ينطبق هذا على المستخدمين المحتملين فحسب، بل ينطبق أيضًا على العاملين في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية في المناطق الغنية والفقيرة بالموارد. وبالتالي، فإن الوعي هو العامل الإضافي الثاني كوسيط رئيسي للوصول إلى التكنولوجيا المساعدة.

يوضح الشكل أدناه فهمنا لكيفية تحليل وفهم الفجوة الحقيقية بين الحاجة إلى المنتجات المساعدة المناسبة وتوفيرها واستخدامها من حيث الوصول.

تماشيًا مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تشجع "التنفيذ التدريجي" (رغم أن جميع الحقوق قد لا تكون قابلة للتحقيق على الفور، يجب أن تكون الدول قادرة على إظهار أنها على الطريق نحو تحقيقها على أرض الواقع)، فإننا ندرك أن السياسة يجب أيضًا أن تتبنى هذا المبدأ جنبًا إلى جنب مع الاعتراف بأن عملية تطبيق أفضل الممارسات محلياً (كما هو الحال مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) قد تتم بشكل مختلف وفي سياقات مختلفة. ومع ذلك، فإنه من الواضح أنه غالباً ما يتم تصنيف الإعاقة والوصول إلى التكنولوجيا المساعدة بشكل كبير على أساس النوع الاجتماعي، مع حصول الفتيات والنساء في كثير من الأحيان على فرص أقل للوصول إليها، الأمر الذي قد يعكس أيضًا أوجه عدم المساواة الأخرى فيما يتعلق بالثروة أو العمر أو العرق أو الجغرافيا (على سبيل المثال، المناطق النائية والريفية). ولذلك نرى أنه بينما قد يؤدي التنفيذ التدريجي والتطبيق المحلي إلى اختلافات بين البلدان، فإنه من المهم جدًا ألا يؤدي ذلك إلى تعزيز الممارسات العامة للتمييز تجاه الفتيات والنساء على سبيل المثال.

يتطلب منظور التفكير المنهجي أيضًا إلقاء نظرة طويلة المدى على نظام التكنولوجيا المساعدة. حيث أن الاستجابة لاحتياجات الأشخاص من التكنولوجيا المساعدة ليست عملية من خطوة واحدة تنتهي بمجرد حصول الشخص على الحل المناسب. وبدلاً من ذلك، يتضمن تقديم التكنولوجيا المساعدة دعم الأشخاص على مدى فترة أطول في تطوير احتياجاتهم التكنولوجية الجديدة أو المرتبطة بها. ومن هنا كانت مشاركة مستخدمي التكنولوجيا المساعدة المتمكنين في قطاعات مثل التعليم والتوظيف أمر مرغوب فيه للغاية، بالإضافة إلى مشاركتهم السياسية والثقافية، ولكن يجب على صانعي السياسات أن يدركوا أن هذه القطاعات بحاجة إلى الاستعداد للترحيب بمشاركة الجميع. على المستوى الجزئي، فإن هذا يعني إدارة التغيير بعناية. وعلى

المستوى الكلي، ينبغي النظر إلى توفير التكنولوجيا المساعدة كجزء حاسم من الجهود الأوسع لبناء مجتمع أكثر شمولاً.

التكنولوجيا المساعدة طوال دورة الحياة

46% من الأشخاص ذوي الإعاقة في بعض البلدان هم من المتقدمين في السن (الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا أو أكثر). ومن المرجح أن ترتفع نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين ينتمون إلى هذه الفئة الأكبر سنًا في معظم البلدان في السنوات القادمة. ومن هذا المنطلق فإنه من المهم لسياسة التكنولوجيا المساعدة أن تتبنى منظور دورة الحياة. وينبغي أن نعود هنا إلى الحركة العالمية للمتقدمين في السن وعملهم في الدعوة إلى خدمات أفضل بما في ذلك خدمات التكنولوجيا المساعدة. فربما يكون لجمعيات المتقدمين في السن (OPAs) ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (DPO's) تأثير أكبر على سياسة التكنولوجيا المساعدة وتوفيرها من خلال العمل معًا بشكل أوثق وهذا شيء يمكن تعزيزه خلال عملية تطوير السياسة.

من خلال منظور دورة الحياة، نرى أن هناك لحظات في حياتنا نحتاج فيها إلى الوصول إلى التكنولوجيا المساعدة، ليس فقط للاستخدام الدائم ولكن أيضًا للاستخدام على المدى القصير، ولذلك تحتاج السياسة إلى تلبية هذه الأنواع المختلفة من السيناريوهات والاحتياجات. ويشمل منظور دورة الحياة أيضًا الحاجة إلى أن تكون هذه السياسة شاملة لمختلف القطاعات ومنها التعليم والتوظيف والصحة. وبالنظر إلى آثار التكنولوجيا المساعدة على الإعاقة أو المرض المزمن على طول دورة الحياة، يدرك المرء أيضًا أن البحث والممارسة في مجال التكنولوجيا المساعدة سيتعين عليهما تطوير روح علمية أقوى بكثير في مجال السكان، بدلاً من الانعزال في إعادة التأهيل، مع عزلة أخرى في مجال الإعاقة وأخرى في التعليم وما إلى ذلك. وهذا بالتأكيد هو جوهر التحدي السياسي الذي يواجه الإدماج الاجتماعي على مستوى السكان.

الحالة الاقتصادية للاستثمار في التكنولوجيا المساعدة

قد يكون لتحسين الأداء من خلال استخدام التكنولوجيا المساعدة تأثيرات اقتصادية إيجابية واسعة النطاق على الأفراد والمجتمع. وكما هو مذكور أدناه، تنبع الفوائد الاقتصادية في هذا المجال من تحسن النتائج الصحية ونوعية الحياة وتحسين نتائج التعليم والتوظيف وزيادة الإنتاجية. ويمكن أن تترجم هذه الفوائد إلى انخفاض في تكاليف الرعاية الصحية والاجتماعية المرتبطة بضعف الأداء. وعلى نطاق أوسع، قد تمتد فوائد التكنولوجيا المساعدة أيضا إلى زيادة قوة المعروض من العمالة وتنمية الصناعة وهو ما من شأنه أن يعود بالنفع على الاقتصاد ككل.

لقد ثبت أن التكنولوجيا المساعدة تعمل على تحسين النتائج الصحية ونوعية الحياة للأشخاص المحتاجين ولمقدمي الرعاية. ويشمل ذلك التحسينات المقارنة في الصحة العامة التي أبلغ عنها مستخدمو الكراسي المتحركة، ونوعية الحياة والصحة البدنية بين مستخدمي المعينات السمعية، وتحسين نوعية الحياة وتقليل أعراض الاكتئاب بين المقيمين في دور رعاية المسنين الذين يستخدمون النظارات الطبية. وتظهر الأدلة أيضًا تباطؤًا في التدهور الوظيفي وزيادة احتمال الحفاظ على الاستقلال بين المتقدمين في السن الذين يعانون من إعاقة والذين تلقوا منتجات مساعدة وتعديلات منزلية، الآثار الصحية والاجتماعية الإيجابية الناجمة عن بيئة منزلية يمكن الوصول إليها من قبل الأشخاص ذوي القيود الوظيفية، فضلاً عن التأثيرات الإيجابية للمنتجات المساعدة على الأطفال ذوي الإعاقات الجسدية ومقدمي الرعاية لهم.

تشير الدلائل إلى أن تحسين النتائج الصحية يمكن أن يقلل من تكاليف الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، بسبب زيادة الاستقلالية، وتقليل الاعتماد على المساعدين الشخصيين وتحسين نوعية الحياة من خلال زيادة التحكم في مساحات المعيشة من خلال تعديل وتكييف إعدادات المنزل ومساعدات التنقل والمعيشة وغيرها من تدخلات التكنولوجيا المساعدة.
كما تلعب التكنولوجيا المساعدة أيضًا دورًا مهمًا في إبقاء الأشخاص يعيشون في منازلهم وفي مجتمعاتهم.
ويمكن أيضاً لتوفير التكنولوجيا المساعدة أن يحقق تأثيرات إيجابية على القوى العاملة الحالية والمستقبلية. ويمكن أن يكون هذا التأثير مباشرًا وفوريًا مثل إعادة الشخص إلى العمل من خلال توفير طرف صناعي وإعادة التأهيل أو تحسين رؤية العاملين من خلال توفير العدسات التصحيحية. والأهم من ذلك هو أن التكنولوجيا المساعدة تساعد أيضًا في إرساء الأساس لقوى عاملة أقوى في المستقبل من خلال زيادة مستويات التعليم وتحسين نتائجه. كما يساهم التركيب المبكر للمعينات السمعية في تحسين النتائج اللغوية والأكاديمية والاجتماعية لدى الأطفال. وتعد هذه الوسائط هامةً لبناء المهارات للقوى العاملة في المستقبل.

إن تكلفة الاحتفاظ بالموظف الذي اكتسب إعاقة ما هي أقل بكثير من تكلفة توظيف وتدريب الموظفين الجدد. وهذا يترجم إلى أموال ووقت أقل في توظيف الموظفين. وغالبًا ما يُظهر الموظفون ذوو الإعاقة معدلات استبقاء عالية يمكن أن تترجم إلى وفورات مالية لأصحاب العمل.
من المتوقع أن يتوسع سوق المنتجات المساعدة بشكل كبير في المستقبل القريب مدفوعًا بالنمو السكاني وزيادة طول العمر فضلاً عن التقدم التكنولوجي.
وفي العديد من البلدان، تعتبر الأسواق المحلية للمنتجات المساعدة والصناعات ذات الصلة جديدة نسبياً وتنتظر المزيد من التطوير. كما أن تطوير الصناعة المحلية لا يخدم فقط في تلبية الطلب المحلي بتكلفة معقولة، بل أيضا في توفير فرص العمل من خلال تعزيز القدرة التقنية المحلية والابتكار. علاوة على ذلك، ومثل الصناعات الأخرى، سيكون للفوائد تأثيرات غير مباشرة

إيجابية على الاقتصاد الأوسع على طول سلسلة القيمة للقطاعات الأولية (المواد الخام) والقطاعات الثانية (التصنيع) والقطاعات الثالثة (الخدمات). وقد لاحظت بعض الحكومات إمكانات هذا القطاع وتم دمجها في خطة التنمية الاقتصادية الخاصة بها.

ومن المسائل السياساتية الأخرى ذات الصلة أن الدول تنظر إلى العديد من منتجات التكنولوجيا المساعدة على أنها أجهزة طبية وتخضع لمتطلبات تشريعية صارمة أو تخضع لمعايير معينة (على سبيل المثال، اعتمادها من قبل منظمة المعايير الدولية، ISO). وفي حين أن هذا الأمر قد يكون مناسبا في العديد من الظروف، إلا أنه يمكن أن يكون معيقاً للوصول في سياقات أخرى، حيث قد تكون بعض الحلول ذات التكنولوجيا المنخفضة على وجه الخصوص أكثر واقعية وبأسعار معقولة ومن الأرجح أن تتم صيانتها بشكل فعال. ولذلك، قد تحتاج المعايير إلى أن تكون ذات أبعاد أكثر من كونها معايير مطلقة، مع وجود معايير دنيا بالطبع لضمان السلامة ومنع الضرر للمستخدمين. كما تؤدي المتطلبات التشريعية المرهقة إلى زيادة التكلفة والوقت اللازم للتطوير ويمكن أن تعيق الاستثمار من جانب المبتكرين والصناعة، وبالتالي تقليل التوافر والقدرة على تحمل التكاليف.
أما الجانب الأخير والذي غالبًا ما يتم إهماله في اقتصاديات التكنولوجيا المساعدة هو أن العديد من أنواع المنتجات المساعدة يمكن أن تساعد في زيادة الإنتاجية لأولئك الذين لا يعانون من إعاقة، مما يؤدي إلى تطبيق أوسع للتكنولوجيات الحالية وبالتالي زيادة الفوائد الاقتصادية.
ويعد تعميم إمكانية الوصول والأشكال المختلفة للتكنولوجيا المساعدة ضمن المنتجات الحالية محورًا رئيسيًا للعديد من شركات التكنولوجيا الرائدة اليوم.

لماذا تختلف السياسة والأدلة

يجب أن تكون سياسة التكنولوجيا المساعدة مبنية على الأدلة، ولكن أساسها يجب أن يكون أوسع وأكثر شمولاً من مجرد الأدلة التي تتوافق مع المعايير العلمية الصارمة. ويجب أيضًا أن توجه السياسة مجموعة متنوعة من وجهات نظر أصحاب المصلحة ووجهات النظر السياقية والثقافية والموارد والأنظمة. ومن الأفضل أن يتم تقييم وجهات النظر هذه وتوليفها بطرق منهجية وشفافة تزيد أيضًا من مصداقيتها. وفي حين أن بعض أشكال مراجعة الأدلة، مثل التوليف الواقعي، تعطي تركيزًا أكبر بكثير على القضايا السياقية والعملية أكثر من المراجعات المنهجية التقليدية لتكون المشاركة حقيقية، إلا أنه لا يمكن أبدًا من حيث المبدأ وجود تحول أحادي من البحث العلمي إلى السياسة، فهذا ليس أمراً واقعياً ولا مرغوباً فيه.

إجراءات لتحسين الوصول إلى التكنولوجيا المساعدة:

يتطلب تحسين الوصول إلى التكنولوجيا المساعدة وجود نظام بيئي لهذه التكنولوجيا يركز على الأفراد. إن وجود سياسة شاملة أمر بالغ الأهمية في جميع المجالات المقترحة مدعومة بجمع

البيانات الشاملة وآليات التمويل الفعالة. وتضمن القيادة والحوكمة الفعالة من خلال سياسات التكنولوجيا المساعدة الوطنية توفير إمدادات كافية من المنتجات عالية الجودة وبأسعار معقولة والموظفين المدربين بشكل مناسب لتقديم الخدمات الفعالة. وقد تم اقتراح الإجراءات التالية لتحسين الوصول إلى التكنولوجيا المساعدة.

السياسة

- الاعتراف بالتكنولوجيا المساعدة باعتبارها منتجات وخدمات صحية أساسية تشكل جزءا لا يتجزأ من التغطية الصحية الشاملة.
- تطوير قائمة المنتجات المساعدة ذات الأولوية الوطنية بناءً على احتياجات السكان والموارد المتاحة.
- تحديد آليات التمويل الفعالة التي تعالج بشكل مناسب الاحتياجات غير الملباة وتحمي مستخدمي التكنولوجيا المساعدة من الصعوبات المالية.
- وضع معايير وآليات تنظيمية تضمن إنتاج وشراء وتوفير منتجات مساعدة عالية الجودة مع العمل على تمكين الحلول ذات الأسعار المعقولة.
- تعزيز نظم جمع البيانات وإدارة المعلومات لضمان التقدير الدقيق لاحتياجات السكان وطلبهم مع مراقبة توفير التكنولوجيا المساعدة.
- إنشاء أنظمة رصد وتقييم سريعة الاستجابة تضمن توفير منتجات وخدمات عالية الجودة وبأسعار معقولة تلبي احتياجات السكان بشكل مناسب.
- تحفيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال البحث والابتكار.

المنتجات

- وضع المعايير والمواصفات الفنية بهدف تأطير عملية تصنيع وشراء المنتجات المساعدة المناسبة للغرض.
- زيادة قدرة التصنيع والتجميع المحلية مع تعزيز آليات الشراء العالمية والإقليمية حيثما كان ذلك مناسبا.
- الطلب بشكل إجمالي من خلال النظر في آليات الشراء المجمعة للحصول على منتجات مساعدة عالية الجودة بأفضل الأسعار.
- تنفيذ نظام القرض أو الخصم بما في ذلك التجديد المنهجي وإعادة استخدام المنتجات المساعدة.
- إجراء تخفيضات وإن أمكن إلغاء التعريفات والضرائب على المنتجات المساعدة المنتجة والمشتراة دولياً ومحلياً.

شؤون الموظفين

- توسيع القوى العاملة في مجال التكنولوجيا المساعدة على جميع المستويات وخاصة الرعاية الأولية إلى كوادر مثل الممرضات والصيادلة والعاملين في مجال صحة المجتمع.
- تدريب المزيد من القوى العاملة على مستوى المجتمع المحلي وخاصة النساء على توفير المنتجات المساعدة ذات الأولوية من خلال وحدات التدريب عبر الإنترنت الخاصة بالتدريب على المنتجات المساعدة (TAP) التي تقدمها منظمة الصحة العالمية.
- تعزيز الاعتماد المبني على الكفاءة لمقدمي خدمات التكنولوجيا المساعدة فضلا عن التقدم الوظيفي وحوافز الاحتفاظ.
- تضمين الأشخاص الذين يستخدمون التكنولوجيا المساعدة وأفراد أسرهم والمنظمات كمورد رئيسي.
- احتضان التكنولوجيا مثل المساعدة الافتراضية والذكاء الاصطناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد.

توفير المنتجات:

- زيادة النطاق والتغطية الجغرافية لتقديم خدمات التكنولوجيا المساعدة وخاصة على مستوى الرعاية الصحية الأولية حتى يتمكن الجميع من الاستفادة منها ولتكون الخدمات متاحة بشكل أقرب إلى المجتمع.
- تطوير وتعزيز شبكات وآليات إحالة التكنولوجيا المساعدة.
- ضمان توافر المنتجات المساعدة عند نقطة التوفير بكميات كافية لتلبية الطلب.
- وضع وتنفيذ خطة للتأكد من أن المرافق الخدمية مناسبة جسدياً ومعرفياً واجتماعياً وثقافياً.

- التأكد من أن توفير المنتجات يتضمن الخطوات الرئيسية التالية: التقييم والتركيب وتدريب المستخدم والمتابعة والإصلاحات والصيانة. وتعد التعليقات الواردة من مستخدمي الخدمة جزءًا لا يتجزأ من ذلك.

الملخص

إن تحسين الوصول إلى التكنولوجيا المساعدة هو أمر مفيد للجميع. فعندما يتم دعم المحتاجين في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة وبأسعار معقولة يصبحون قادرين على العيش حياة أكثر صحة وإنتاجية وأكثر تشاركية. كما أن إدراج التكنولوجيا المساعدة ضمن التغطية الصحية الشاملة وتعزيز توفيرها من خلال الرعاية الصحية الأولية سيساعد على تعزيز صحة السكان وأجيال المستقبل التي يمكنها المشاركة والمساهمة بشكل أكمل في التعليم وأسواق العمل والمجتمع المدني. إن الاستثمار في الوصول إلى التكنولوجيا المساعدة يمكن أن يدعم تعزيز النظام الصحي من خلال تحسين النتائج ومنع الحالات الثانوية وخفض تكاليف مقدمي الرعاية. ، وتتمثل الخطوة الأولى لتحسين الوصول إلى التكنولوجيا المساعدة في جمع جميع أصحاب المصلحة المعنيين معًا لوضع خارطة طريق تتضمن إجراءات ملموسة عبر الإجراءات المذكورة أعلاه والجدول الزمني والميزانية. كما أنه من الضروري إشراك مستخدمي التكنولوجيا المساعدة من الأشخاص ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة وأسرهم في عملية صنع سياسات التكنولوجيا المساعدة وتنفيذها.

الخاتمة

توضح هذه الوحدة التعقيد الذي ينطوي عليه وضع سياسة لتوفير التكنولوجيا المساعدة المستدامة. إن لدى الدول التي صدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التزامات بتقديم التقارير إلى لجنة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتوضيح كيف تخطط للقيام بذلك. وفي حين أن الروح العامة للاتفاقية تدعم التكنولوجيا المساعدة فإنها مع ذلك غامضة إلى حد ما.
كما ينبغي لسياسة التكنولوجيا المساعدة أن تدعم الشيخوخة من منظور دورة الحياة والحاجة إلى بيانات على مستوى السكان والحد من عزلة إعادة التأهيل وتعزيز التداخل بين القطاعات والأقسام والحاجة إلى المزيد من التكنولوجيا المساعدة ذات التكنولوجيا المنخفضة والوصول الشامل والبيئي وإضفاء الطابع المؤسسي على التغيير الجذري في القطاعات المختلفة وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة. وينبغي لها أيضًا أن تتبع السياسة التي تستقي معلوماتها من الأدلة بدلاً من السياسة القائمة على الأدلة.

وينبغي القيام بالمزيد من العمل بشأن تطوير إطار لتوجيه وتقييم سياسة التكنولوجيا المساعدة. إضافة إلى أنه من المهم إجراء تقييم كمي ونوعي لمدى دمج السياسات

والاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بالتكنولوجيا المساعدة لمبادئ حقوق الإنسان وتمكين الوصول العادل في الممارسة العملية. وهذا يستدعي تحليل السياسات حيثما وجدت وعملية صنع السياسات وتنفيذها وتوثيق التجارب الحياتية للأشخاص الذين يستخدمون التكنولوجيا المساعدة. وبشكل أساسي، إننا بحاجة إلى تحقيق قفزة إلى الأمام للوصول إلى التفكير بالأنظمة التي تركز على المستخدم والعمل عبر القطاعات بنفس الطريقة التي يعيش فيها الناس عبر القطاعات المختلفة. وبدون هذا التغيير الجذري في النهج المتبع قد تصبح التكنولوجيا المساعدة منعزلة بشكل متزايد ومسببة للانقسام وغير عادلة مما يقوض المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية التي تقوم عليها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك اتفاقيات وإعلانات حقوق الإنسان الأخرى.

خلال رفع مستوى الوعي حول التكنولوجيا المساعدة والمجموعة الواسعة من الأشخاص التي تهمهم هذه التكنولوجيا، يظل الحصول على فهم متعمق للقضايا والحاجة إلى سياسة محددة السياق تحديًا كبيرًا. وقد يكون من المفيد تحديد أمثلة للممارسات الجيدة فيما يتعلق بالتفكير في أنظمة التكنولوجيا المساعدة وتطبيقاتها. كما قد تكون سلسلة منسقة من قصص الحياة الواقعية ودراسات الحالة لمساعدة أبطال التكنولوجيا المساعدة على التفاعل مع صانعي السياسات أداة مفيدة جدًا للمناصرة. ويمكن أن يشمل ذلك المستخدمين ومقدمي الرعاية والمجتمعات والمختصين وصانعي السياسات ووصف الصعوبات التي يمكن التغلب عليها من خلال منتجات وأنظمة التكنولوجيا المساعدة.
ينبغي أن تهدف السياسة الوطنية للتكنولوجيا المساعدة إلى توفير نظام وطني للإشراف لضمان مراقبة وتوريد وخدمة التكنولوجيا المساعدة بشكل مستدام وفعال وفعال مما يلبي بشكل مناسب احتياجات الناس المتغيرة باستمرار على مدى الحياة.
لم تحاول هذه الوحدة أن تكون شاملة بل حاولت تسليط الضوء على بعض التحديات السياسية الرئيسية التي تواجه أنظمة التكنولوجيا المساعدة الوطنية الفعالة.

مشهد سياسة التكنولوجيا المساعدة في دولة قطر

ملخص السياسة:

تعد سياسة قطر الوطنية لسهولة النفاذ الرقمي التي أطلقتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رسميًا في عام 2011 بمثابة وثيقة رائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهي بمثابة قوة دافعة لاعتماد المعايير المعترف بها دوليًا مثل المبادئ التوجيهية للنفاذ إلى محتوى الويب 2.0 و 2.1 (WCAG) عبر مجموعة من المنصات الرقمية بما في ذلك مواقع الويب وتطبيقات الهاتف المحمول والأكشاك الرقمية والهواتف العامة والهواتف المحمولة والمحتوى الرقمي. وتحدد هذه السياسة متطلبات إمكانية النفاذ المحددة لمطوري

الويب ومنشئي المحتوى وتقدم إرشادات واضحة لضمان أن منتجاتهم وخدماتهم ليست شاملة فحسب بل تلتزم أيضًا بمعايير التصميم العالمية.
علاوة على ذلك، توسع هذه السياسة نطاقها لتشمل التكنولوجيا المساعدة التي تشجع تطوير واستخدام التكنولوجيا التي يمكن أن تزيد من تعزيز إمكانية النفاذ مما يسهل على الأشخاص ذوي الإعاقة التعامل مع العالم الرقمي.
كما أنها تشجع على توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة وتعزيز مشهد رقمي أكثر سهولة وشمولاً. وهذا يعني أن يتم تشجيع جميع مؤسسات القطاع العام التي توظف أو تقدم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة بنشاط على توفير الترتيبات التيسيرية بما يتماشى مع المعايير المبينة في السياسة. حيث تم تصميم هذه التسهيلات لتعزيز طريقة تفاعل الاشخاص ذوي الإعاقة مع التكنولوجيا وبالتالي تعزيز نظام بيئي رقمي أكثر سهولة وشمولاً.

التوقعات المستقبلية تجاه مشهد النفاذ الرقمي في قطر

إنه لمن المتوقع في السنوات المقبلة أن تستمر قطر في الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة والسياسات المبتكرة وتحسين البنية التحتية لتعزيز النفاذ الرقمي لمواطنيها. ومع ذلك، فإنه من الضروري التأكد من أن سياسة النفاذ الرقمي تواكب التقدم التكنولوجي وأنها قابلة للتكيف مع التكنولوجيا والمنصات والأجهزة الجديدة مما يضمن حصول الاشخاص ذوي الإعاقة على فرص متساوية في النفاذ وسهولة الاستخدام عبر البيئات الرقمية المختلفة.
ومن الجدير بالذكر أنه سيكون للتقييم والمتابعة المستمرة لتنفيذ السياسة دور حيوي في تقييم فعاليتها وتحديد أي ثغرات أخرى تتطلب الاهتمام. ومن خلال التحليل المستمر لتأثير ونتائج هذه التحسينات سيكون من الممكن لواضعي السياسات تحسين إطار السياسات وتعزيزه مما يضمن استجابته للاحتياجات المتطورة للأشخاص ذوي الإعاقة.

أنشطة التعلم / استراتيجيات التدريس

- محاضرة
- العروض التقديمية
- القراءة
- المناقشات التفاعلية

طرق التقييم

- خرائط المفاهيم
- أسئلة ديناميكية
- التفكير والعمل المشترك

المراجع والمصادر

1. Khasnabis C, Mirza Z, MacLachlan M. Opening the GATE to inclusion for people with disabilities. Lancet. 2015; 386:2229–2230. [Crossref], [PubMed], [Web of Science ®], [Google Scholar]
2. Levitas R, Pantazis C, Fahmy E, et al. The multi-dimensional analysis of social exclusion. Bristol: Bristol Institute for Public Affairs, University of Bristol; 2007. [Google Scholar]
3. United Nations. Standard Rules on the Equalization of Opportunities for Persons with Disabilities. United Nations; 1994. [Google Scholar]
4. United Nations. United Nations Convention on the Rights of Persons with Disabilities. United Nations; 2007. [Google Scholar]
5. World Health Organization and World Bank. World report on disability. Geneva: World Health Organization; 2011. [Google Scholar]
6. World Health Organization. WHO global disability action plan 2014–2021: better health for all people with disabilities. Geneva: World Health Organization; 2015. [Google Scholar]
7. World Health Organization. Global strategy and action plan on ageing and health (2016–2020). Geneva: World Health Organization; 2017. [Google Scholar]
8. Borg J, Larsson S, Östergren PO. The right to assistive technology: for whom, for what, and by whom? Disabil Soc. 2011; 26:151–167. [Taylor & Francis Online], [Web of Science ®], [Google Scholar]
9. UNDP. Sustainable Development Goals: UNDP; 2016 [cited 2016 Aug 20]. Available from: http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/brochure/SDGs_Booklet_Web_En.pdf [Crossref], [Google Scholar]
10. Tebbutt E, Brodmann R, Borg J, et al. Assistive products and the sustainable development goals (SDGs). Global Health. 2016; 12:79. [Crossref], [PubMed], [Web of Science ®], [Google Scholar]
11. Scherer MJ, Craddock G. Matching person & technology (MPT) assessment process. Technol Disabil. 2002; 14:125–131. [Crossref], [Google Scholar]

12. Cook AM, Polgar JM. Cook and Hussey's assistive technologies: principles and practice. US: Elsevier Health Sciences; 2015. [Google Scholar]
13. MacLachlan M, Scherer M. Systems thinking for assistive technology: a commentary on the GREAT Summit. Disability & Rehabilitation: Assistive Technology. 2018. [Taylor & Francis Online], [Google Scholar]
14. Boot FH, Dinsmore J, Khasnabis C, et al. Intellectual disability and assistive technology: opening the GATE wider. Front Public Health. 2017; 5:10. [Crossref], [PubMed], [Web of Science ®], [Google Scholar]
15. Owuor J, Larkan F, MacLachlan M. Leaving no-one behind using assistive technology to enhance community living for people with intellectual disability. Disabil Rehabil Assist Technol. 2017; 12:426–428. [Taylor & Francis Online], [Web of Science ®], [Google Scholar]
16. Gowran RJ, McKay EA, O'Regan B. Sustainable solutions for wheelchair and seating assistive technology provision: presenting a cosmopolitan narrative with rich pictures. Technol Disabil. 2014; 26:137–152. [Crossref], [Google Scholar]
17. Huss T, MacLachlan M. Equity, and inclusion in policy processes (EquIPP): a framework to support equity & inclusion in the process of policy development, implementation, and evaluation. Dublin: Global Health Press; 2016. [Google Scholar]
18. Sund T. The Norwegian Model of Assistive Technology Provision. Presentation at the Global Research, Innovation and Education on Assistive Technology (GREAT) Summit; August; Geneva, Switzerland 2017. [Google Scholar]
19. Nordic Cooperation on Disability Issues. Provision of assistive technology in the Nordic countries. Vällingby, Sweden: Nordic Cooperation on Disability Issues (NSH); 2007. [Google Scholar]
20. Scholl M, MacLachlan M. Towards the development of a Framework for Supporting National Assistive Technology Policies. Geneva (unpublished report): WHO GATE 2016. [Google Scholar]
21. Borg J, Lindström A, Larsson S. Assistive technology in developing countries: a review from the perspective of the convention on the rights of

persons with disabilities. Prosthet Orthot Int. 2011; 35:20–29. [Crossref], [PubMed], [Web of Science ®], [Google Scholar]

22. McPherson B. Hearing assistive technologies in developing countries: background, achievements, and challenges. Disabil Rehabil Assist Technol. 2014; 9:360–364. [Taylor & Francis Online], [Google Scholar]

23. Bauwens L. “Users First.” Symposium on Assistive Technologies for All; May; Cape Town, South Africa: International Society for Prosthetics and Orthotics (ISPO); 2017. [Google Scholar]

24. World Health Organization. Global priority research agenda for improving access to high-quality affordable assistive technology. Geneva: World Health Organization; 2017. [Google Scholar]